الاستثمار في مستقبل قابل للاستمرار

يمكن للتمويل المقدم من القطاع الخاص أن يضطلع بدور محوري في تعزيز آثار السياسات الحكومية المتعلقة بالمناخ

فاليري سميث

الصورة: مهداة من بنك سيتي

نحن نواجه حالة طوارئ مناخية عالمية تتطلب إجراءات فورية وحلولا طويلة الأمد، إلى جانب مؤسسات مالية ذات وضع فريد يمكّنها من المساعدة في دعم مستقبل يحقق هدف صافي الكربون الصفري وعالم يتسم بقدر أكبر من الاستمرارية.

ودرجة الإلحاح لم تكن أكبر مما هي عليه الآن: فالجليد القطبي آخذ في الذوبان ومستويات سطح البحر آخذة في الارتفاع، ومثلها درجات الحرارة العالمية. وذكرت الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) أن العام الماضي تعادل مع عام ٢٠١٦ باعتبارهما الأكثر دفئا على الإطلاق منذ بدء حفظ السجلات في عام ١٨٨٠، وأن ١٩ عاما من أكثر الأعوام دفئا مرت منذ عام ٢٠٠٠.

وبالنظر إلى المخاطر المحدقة، ليس من المستغرب أن يركز المستثمرون بشدة على أزمة تغير المناخ. ووجدت دراسة أجرتها مجلة هارفارد بيزنس ريفيو (*Harvard Business Review*) عام ٢٠١٩ أن القابلية للاستمرار والقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة تمثل الآن أولوية قصوى لشركات الاستثمار الرائدة وصناديق التقاعد العامة. وتوضح الدراسة أن أكبر مالكي الأصول في العالم لديهم تريليونات مستثمرة في الاقتصاد العالمي والتزامات متعددة الأجيال تتطلب رؤية طويلة الأجل للمخاطر النُظُمية؛ ولم يعد بوسعهم ترك الكوكب يقع فريسة للفشل.

وستكون السنوات القليلة القادمة محورية وبالغة الأهمية. ففي العام الماضي، مع تركز اهتمام العالم بشكل مفهوم على الجائحة العالمية، تم تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي كان مقررا عقده في نوفمبر ٢٠٢٠، حتى خريف هذا العام. وسوف يحتل موضوع التمويل القابل للاستمرار مكانة بارزة على جدول الأعمال، وبصفة خاصة تعبئة الأموال العامة والخاصة للحد من أسباب تغير المناخ.

دور القطاع الخاص

نحن نعلم أن التمويل العام وحده لن يكون كافيا لهذه المهمة: فالأمم المتحدة تقدر أنه بحلول عام ٢٠٣٠، قد تتراوح التكاليف من ١٤٠ مليار دولار إلى ٣٠٠ مليار دولار سنويا، وترتفع إلى ٢٨٠ مليار دولار إلى ٥٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٥٠، أي أعلى بكثير من الالتزام المتوقع من الاقتصادات المتقدمة والبالغة قيمته ١٠٠ مليار دولار سنويا.

وسوف تضطلع البنوك، بصفتها ممولا للاقتصاد العالمي، بدور رئيسي في استكمال التمويل العام الموجه إلى تغير المناخ. ويمكنها أيضا أن تقدم يد العون من خلال مواءمة إقراضها مع هدف اتفاقية باريس للحد من ظاهرة الاحترار العالمي وتوجيه رأس المال إلى حيث سيكون له الأثر الأكثر إيجابية—على سبيل المثال، من خلال ربط التمويل بالأداء البيئي والاجتماعي. وثمة مجال آخر يمكن أن يكون فيه تدخل البنوك أمرا بالغ الأهمية، ألا وهو تسعير الكربون. فوفقا لتقرير جديد أعده خبراء صندوق النقد الدولي، فإن تحديد سعر لانبعاثات الكربون يوفر الطريقة الأكثر فاعلية لوقف الاحترار العالمي. ومع ذلك، لا يزال عدم وجود اتفاق دولي بشأن تسعير الكربون يمثل عائقا، ويؤكد على الحاجة إلى التعاون عبر الحدود.

ويجري التعاون الدولي على نطاق واسع في القطاع المالي. وتقترب شبكة تخضير النظام المالي، التي أُطلقت في عام ٢٠١٧، من ١٠٠ عضو من البنوك المركزية والجهات الرقابية المصرفية التي تعكف على تعزيز الاستجابة العالمية بشأن المناخ. ويضم تحالف المؤسسات المصرفية نحو صافي انبعاثات صفري (Net Zero Banking Alliance)، وهو منظمة تقودها الصناعة المصرفية أطلقتها الأمم المتحدة هذا الربيع، أكثر من ٥٠ بنكا من أكثر من عشرين بلدا، تلتزم بصافي انبعاثات صفري من غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٥٠.

وأعلن بنك سيتي، بصفته أحد الأطراف الموقعة المؤسسة للتحالف، عن التزامه بصافي انبعاثات صفري من غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٥٠، بما في ذلك الانبعاثات المرتبطة بما نقدمه من تمويل، ولعملياتنا

الخاصة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن نصدر خطة أولية في غضون العام المقبل حول كيفية تحقيق هذا الهدف الطموح، بما في ذلك الأهداف المؤقتة لعام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بمحفظتي الطاقة والكهرباء لدينا. ولا يوجد خط مستقيم للوصول إلى الهدف حيث يشمل عملاؤنا شركات النفط والغاز وغيرها من الصناعات كثيفة الكربون. ونسترشد داخليا بسياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لبنك سيتي والتي توفر إطارا لتقديم المشورة للعملاء بشأن مخاطر تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد يحقق صافي الانبعاثات الصفري. كذلك نتشارك مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للتعجيل بتحقيق أهداف اتفاقية باريس من خلال بناء القدرات والاتصال والوعي. وليس بوسع مؤسسة واحدة معالجة أزمة المناخ بمفردها، لذا يجب علينا جميعا العمل معا واتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق «صافي صفري» (net zero).

الالتزامات والتحديات

وبالطبع، فإن التصريحات بدون عمل أو مساءلة ليست سوى كلمات. إذن، ما الذي يجب أن نفعله، وكيف سنعرف إذا كنا نحقق نجاحا؟ تتبع الأموال يمثل إحدى الوسائل. فقد التزم بنك سيتي بإتاحة تريليون دولار في شكل تمويل قابل للاستمرار بحلول عام ٢٠٣٠. ويشمل هذا الالتزام زيادة هدفنا للتمويل البيئي إلى ٥٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى ٥٠٠ مليار دولار أخرى في مجالات مثل الإسكان الميسور التكلفة، والإدماج الاقتصادي، والإنصاف الجنساني. وإلى جانب تمويل الطاقة النظيفة والمباني الخضراء والنقل القابل للاستمرار، فإننا نوجه التمويل والخدمات الاستشارية بعيدا عن المجالات التي ليس لديها استراتيجية للتخلص التدريجي من الاعتماد على الفحم. وداخليا، نقوم بدمج التمويل القابل للاستمرار واستراتيجية المناخ في بطاقات الأداء الخاصة بمديرنا التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين الآخرين.

ومثل الآخرين، نحن مستمرون في دمج مخاطر تغير المناخ في الاستراتيجية الكلية، وحوكمة الشركات، وممارسات إدارة المخاطر. أين المشكلة إذن؟ أن تقييم المخاطر يتطلب بيانات قوية على مستوى المناخ والشركة والأصول، لذلك يجب تحسين جودة البيانات واتساقها عند تقييم تأثير الشركات التجارية على تغير المناخ العالمي وتأثير تغير المناخ العالمي على الشركات التجارية.

وإدراكا للحاجة إلى بيانات أفضل وإبلاغ يتسم بالشفافية، أصدرت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، التابعة لمجلس الاستقرار المالي، توصيات في عام ٢٠١٧ بشأن إفصاحات مالية طوعية ومتسقة متعلقة بالمناخ، لكنها خلُصت في عام ٢٠٢٠ إلى أن الإفصاح عن الأثر المالي الناجم عن تغير المناخ لا يزال منخفضا. ونتيجة لذلك، لا يمكن للمقرضين والمستثمرين وشركات التأمين قياس أي الشركات سيتعثر وأيها سيزدهر وسط التغيرات في البيئة والبيئة التنظيمية والتكنولوجيا وسلوك العملاء. علاوة على ذلك، تضيف فرقة العمل أنه في غياب بيانات أفضل، قد تواجه الأسواق المالية تحولا صعبا نحو الاقتصاد منخفض الكربون.

وفيما يتعلق بالشفافية، فإني فخورة بأن بنك سيتي يبلغ بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري لديه منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، وفي عام ٢٠١٨ كان أول بنك أمريكي كبير يصدر تقرير الإفصاح الأولي المتعلق بالمناخ، وفقا لتوصيات فرقة العمل. ويعكف آخرون على فعل الشيء نفسه؛ وبحلول أواخر عام ٢٠٢٠، أعربت أكثر من ١٥٠٠ منظمة عن دعمها لإطار فرقة العمل.

وسوف تساعد البنوك في سد فجوة المعلومات، إذ يعمل بنك سيتي وعشرات من البنوك الأخرى من خلال شراكة المؤسسات المالية المعنية بمحاسبة الكربون (Partnership for Carbon Accounting Financials) على وضع معايير عالمية لقياس انبعاثات الاحتباس الحراري المرتبطة بالقروض والاستثمارات المصرفية والإفصاح عنها. وفي سياق مماثل، قام بنك سيتي وبنوك أخرى بتجربة أداة تقييم انتقال رأس المال في اتفاقية باريس، وهي برمجيات مفتوحة المصدر لمواءمة محافظ القروض المصرفية مع معايير المناخ.

وكما هو الحال مع الأزمات الأخرى، نعلم أن تغير المناخ سيؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الملونة وأفراد المجتمع الأكثر فقرا. وقد سلط لايل برينارد، محافظ الاحتياطي الفيدرالي، الضوء على هذا التباين في خطاب ألقاه مؤخرا، مشيرا إلى أن المجتمعات ذات الدخل المنخفض غالبا ما تكون في مناطق معرضة بشكل خاص للمخاطر المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك المخاطر الصحية وكوارث الطقس. ويجب أن تتضمن الخطوات نحو مستقبل أكثر استمرارية محادثات حول العنصرية وعدم المساواة فيما يتعلق بالبيئة؛ فثمة ارتباط لا ينفصم بين هاتين القضيتين وإغفاله عند تنفيذ مبادرات الاستمرارية سينطوي على قصر النظر وعدم الحكمة.

بالنظر إلى المخاطر المحدقة، ليس من المستغرب أن يركز المستثمرون بشدة على أزمة تغير المناخ.

وقد أعرب تقرير بنك سيتي للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٠ عن دعمنا للعمل من أجل صنع مستقبل عادل وقابل للاستمرار، بما في ذلك من خلال تسعير الكربون والإفصاح عن مخاطر المناخ، وسوف نواصل الإبلاغ بما نحققه من تقدم على صعيد مبادراتنا المتعددة. FD

فاليري سميث هي كبير مسئولي الاستمرارية في بنك سيتي.